الجغرافية وأهميتها في التنمية والتخطيط الإقليمي

الأستاذ المساعد الدكتور
محمّد جواد عباس شبع
رئيس قسم التخطيط الإقليمي
جامعة الكوفة ـ كلية التخطيط العمراني

الملخص:

بدأت الجغرافية في العقود الأخيرة تتوسع بموضوعات دراستها، وبدأت تركّز على الدراسات التطبيقية لاسيما المتعلقة بالتنمية التي إزداد الإهتمام بها في الآونة الأخيرة، بعدما حققت آثاراً إيجابية في رفاه السكان وتقدّم الأقاليم والدول. وبما إن الجغرافية تدرس الظواهر وعلاقتها بالمكان، وإن التنمية لها حيزها المكاني فقد وجدت جغرافية التنمية وتطوّرت في دراسة الموضوعات التي تعالج مشكلات المجتمع ومتطلباته المختلفة. فتدرس جغرافية التنمية العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والإمكانات الاقتصادية وتوزيعها المكاني وإمكانية إستثمارها لخدمة السكان، من خلال إتباع ستراتيجية تنموية فاعلة وتخطيط إقليمي ناجح، لذا فإن الجغرافية والتنمية يشتركان في دراسة كل شيء من شأنه يخدم الإنسان ويعمّر الأرض.

تضمّن البحث أربعة مباحث تناول الأول منها مفهوم الجغرافية، وبحث الثاني مفهوم التنمية والفرق بين التنمية والنمو وأهداف التنمية وأبعادها، وقد تعرّض المبحث الثالث إلى جغرافية التنمية والتخطيط الإقليمي، أمّا المبحث الرابع فكان حول أهمية الجغرافية في التنمية والتخطيط الإقليمي وختم البحث بالخلاصة والاستنتاجات وقائمة بالمصادر التي أعتمد البحث عليها.

المقدّمة:

تدرس الجغرافية الظواهر الطبيعية والبشرية وعلاقتها بالمكان، ومن ضمنها ظاهرة التنمية التي تحدث في حيز مكاني معين ولهدف محدّد وفق إمكانات وخصائص مختلفة بإختلاف طبيعة ذلك المكان وحجم النشاط التنموي وتأثيره. فقد نشأت جغرافية التنمية وتطوّرت لاسيما بعد توجهات الجغرافية الحديثة بدراسة الموضوعات التي تعالج مشكلات

المجتمع ومتطلباته المختلفة. فتحدث التنمية في حيز مكاني معين ولهدف محدّد وفق إمكانات وخصائص مختلفة بإختلاف طبيعة ذلك المكان وحجم النشاط التنموي وتأثيره. فتدرس جغرافية التنمية العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والإمكانات الاقتصادية وتوزيعها المكاني وإمكانية إستثمارها لخدمة السكان، فإنها تولي اهتماماً كبيراً بدراسة السكان بعدِّهم الوسيلة والهدف، ووجود صلة متينة بين السكان من ناحية وبين الأرض مصدر الثروة من ناحية أخرى، وتظهر هذه الصلة بشكل واضح في درجة استثمار السكان للموارد الاقتصادية، من خلال إتباع سياسة تنمية مكانية فاعلة تمكّن من تطوير المناطق وتقليل التباين المكاني للتنمية في الإقليم التي تعكس جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني وقدرته على جذب المشاريع التنموية.

مشكلة البحث: اختزلت مشكلة البحث بالسؤال الآتي: كيف تسهم الجغرافية في التنمية والتخطيط الإقليمي؟

فرضية البحث: للجغرافية دور أساسي وهام في عمليات التنمية والتخطيط الإقليمي من خلال دراستها للمقومات الطبيعية والبشرية والإقتصادية وإمكانية إستثمارها في توفير الخدمات للسكان وتطوير أقاليمهم.

هيكلية البحث: تضمّن البحث أربعة فقرات تناولت الأولى منها مفهوم الجغرافية، وبحثت الثانية مفهوم التنمية والفرق بين التنمية والنمو وأهداف التنمية وأبعادها، وقد تعرّضت الفقرة الثالثة إلى جغرافية التنمية والتخطيط الإقليمي، فيما كانت الفقرة الرابعة حول أهمية الجغرافية في التنمية والتخطيط الإقليمي وختم البحث بخلاصة وقائمة بالمصادر التي أعتمد البحث عليها.

١ـ مفهوم الجغرافية:

تعد الجغرافية علم مستقل عن غيرها من العلوم في حدودها ومجالاتها العلمية وفي مناهجها البحثية، إلا إنها لم تكن بمعزل عنها حيث توجد علاقات متداخلة مع العلوم الأخرى كالجيولوجيا والهيدرولوجيا والتربة والموارد والاقتصاد والصناعة والزراعة..، فالبعد المكاني مهم وأساسي لكل هذه العلوم، ومن ضمنها الجغرافية التي يعد المكان عنصرها الأساس في دراسة موضوعاتها المتعددة، فالجغرافية دراسة عامة للأرض وهو

يقابل ما يعرف الآن بعلم المكان العام أو الجغرافية العامة أو ما يسمى بـ(الطوبوغرافيا)[١]، وشاع تعريف الجغرافية بانها علم العلاقات فهي لا تدرس الأشياء بل تدرس العلاقات مما بين الأشياء، وقد توصف الجغرافية بانها علم التوزيعات وعلم الاختلافات الإقليمية كما تم تعريفها من قبل مدرسة الموقع بانها دراسة موقع الظواهر وتوزيعها على سطح الأرض وتباينها والعلاقات بينها أو بانها دراسة العلاقات المكانية لظواهر سطح الأرض.[٢]

فالجغرافية من التخصصات العلمية التي مرّت بتطورات مستمرة واكبت التطورات العلمية والتكنولوجيا والتي انعكست آثارها على وسائل البحث وتقنيات التحليل والتي أسهمت في نقل الجغرافية في مجال الوصف إلى مجال التطبيق، حيث تمت الاستفادة من البحوث الجغرافية في مجالات الحياة المختلفة.[٣] والجغرافية علم متكامل في مضمونه الطبيعي والبشري، وما ظهر من تخصصات دقيقة في هذين المجالين هو دليل على تطور الجغرافية وأسلوب البحث الجغرافي بما يتضمن التوصل إلى الحقائق من خلال التفسير والتحليل والتحرّي. فالجغرافية هو العلم الذي يهدف إلى دراسة التأثير المتبادل بين الظواهر الطبيعية والبشرية ومن خلال دراستها الظواهر الموجودة على سطح الأرض[٤]. وتدرس الجغرافية التباينات المكانية لسطح الأرض بكونها علم كوكب الأرض أو بكونها دراسة العلاقات بين البيئة الطبيعية والإنسان وتوافق النشاطات البشرية للبيئة الطبيعية، بكونها دراسة التوزيعات على سطح الأرض أي دراسة التباين المكاني لسطح الأرض[٥].

عموماً يمكن تعريف الجغرافية بأنها دراسة الظواهر الطبيعية والبشرية مع توضيح العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والإمكانات البشرية وتوزيعها المكاني. فتولي الجغرافية اهتماماً كبيراً بدراسة الأرض والسكان بعدّهم الوسيلة والهدف من خلال الصلة المتينة بين الإنسان والمكان. وتنقسم الجغرافية إلى قسمين وهما الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية وبما يتضمن كل منهما من تخصصات فرعية أكثر دقّة.

٢ـ مفهوم التنمية وأهدافها وأبعادها:

تعددت المفاهيم التي تضمنت موضوعة التنمية وأخذت منحى له أبعاد وإتجاهات مختلفة أعتمد في أساسه على توجهات أصحاب تلك المفاهيم، فقد حدّد مفهوم التنمية على ضوء خلفياتهم المعرفية وتخصصاتهم العلمية الأخرى وأهدافهم المتطلعة للمستقبل بما يرونه

مناسباً وأفضل. ويمكن إن يوضّح مفهوم التنمية كما يأتي:

٢- ١- مفهوم التنمية:

ذكر في القرآن الكريم مصطلحات مرادفة للتنمية أهمها الأعمار والابتغاء من فضل الله والسعي في الأرض وإصلاح الأرض وعدم الإفساد فيها. ولم يستخدم مصطلح النمو أو التنمية في معرض الحث والأمر، وتمحور هدفه إلى تحسين حياة الإنسان بجوانبها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية..) وفق ما شرّع الله عز وجل وحرصه على التنمية الشاملة والمستمرة للإنسان. لذا إنّ القرآن الكريم حدّد معالم التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المتكاملة للإنسان الذي تتم به وله في الوقت ذاته لأجل تحقيق سعادته وكرامته ورفاهيته في الدنيا والآخرة هذا ما أكدت عليه الآيات الكريمة في إن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة وكلّ ما فيها وجد لخدمته وتحقيق سعادته، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[٧].

ويطلق مصطلح التنمية على الحالة التي تتغير نحو الأفضل بصورة إرادية مخطط لها وتتحقق بواسطة وسائل وإجراءات معينة تتمثل بالخطط والستراتيجيات الهادفة إلى زيادة الرفاه الاجتماعي للسكان وتقدّمهم الإقتصادي والتطوّر العمراني من خلال إقامة مشاريع تنموية مختلفة في الإقليم، لذا إن التنمية كلمة تجمع مابين البرامج والسياسات المُخططة لمجموعة من المشاريع الهامة لتطوير الواقع الإقتصادي والإجتماعي للسكان.

وهناك اختلاف في تحديد مفهوم محدد لمضمون التنمية (Development) وهذا يعود إلى اختلاف الزاوية التي يتم النظر إلى مضمون التنمية. إذ يلاحظ إختلاف الدراسات التي تناولت التنمية بسبب اختلاف الموضوعات التي تم البحث فيها والمجال الذي إهتمت بذلك. ويعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية الهامّة التي بدأ الاهتمام به في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ(عملية التنمية) وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة

من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسّن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده.

وقد توسّع مفهوم (التنمية) لينتقل من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي إلى أن يكون جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة. ومن التعاريف التي وضعت للتنمية تعريف الأمم المتحدة إن التنمية مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة بقصد توجيه جهود الناس مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لكي تشارك إيجابياً في الحياة القومية ولتسهم في تقدم البلد.[٨] ويعبّر عن التنمية بإنها إحداث تطوير إقتصادي وإجتماعي وعمراني من خلال حسن إستخدام الموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم، وتعتمد مستويات التطوير على الإمكانات والموارد المتاحة وكفاءة إدارتها بحسب مناطقها من الإقليم.[٩] وإنها القدرة على الانجاز لتحقيق نمط معاشي يرضاه المجتمع ولاسيما فئاته الأقل دخلاً والأكثر حاجة للتنمية. ويشير جوهر التنمية إلى مدى تفعيل السكان لقدراتهم الذاتية وتوظيفها بما يخدم تطلعاتهم التنموية. فالسكان من أهم العناصر اللازمة لعملية التنمية وركناً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

٢- ٢- التنمية والنمو:

إن الفرق بين النمو (Growth) والتنمية (Development) في إن المصطلح الأول يعني مجرد تحقيق زيادة في الإنتاج، ولكن هذا قد تستأثر به مجموعة معينة أو طبقة محدودة تتمتع بقدر معين من الرفاهية سلفاً ومن ثم لا يمكن تحسين الأوضاع الاجتماعية للفقراء، ولا شك ان هذه النقطة الأخيرة واحدة من معوقات التنمية في الدول الفقيرة أو الأكثر فقراً. في حين إن مصطلح التنمية يطابق التقدم وينظر إليه بوصفه يحقق نوعاً من التوازن الداخلي والكفاية وينشأ قوة دفع ذاتية تحقق أهدافاً معينة تتمثل في الاستهلاك الكبير والكم المتنوع من السلع والخدمات من خلال الاقتصاد المفتوح. والتنمية مفهوم نسبي فالدول الأعلى تنمية هي المعيار الذي تقاس عليه التنمية في الدول الأقل، كما ان الدول النامية لم نستطيع تاريخياً تحديد معنى التنمية ومن ثم استخدمت مقاييس سائدة في مجتمعات أكثر تقدما لتقيم ذاتها تنمويا وصارت هذه المعايير أو المقاييس توضح مدى التقدم لتحقيق أهداف وضعتها الدول

المختلفة.[١٠] ولا يعني إن النمو سوى تحسين الأوضاع الاقتصادية المادية بينما تشمل التنمية النهوض بالمجتمع كله من خلال العمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحدث في عدد كبير من التغيرات ويترتب عليها زيادة تراكمية في مستوى الحياة ونوعيتها للسكان، ولابد ان تحقق تقدماً وتحسناً في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين وليس بالضرورة ان تتيح التحسينات ذاتها عن عملية النمو الاقتصادي لان عدم وجود نمو اقتصادي في مجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه[١١]. فيما يشير مفهوم النمو بأنه عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما عملية التنمية فلا تختلف عن النمو بوصفها جزءاً منها سوى ما تتضمنه الأولى من تغيرات رئيسة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. ويمكن إيجاز الاختلاف بين النمو والتنمية بما يأتي[١٢]:

١- النمو مفهوم كمي (مادي) فحسب، بينما للتنمية مفهوم كمي ونوعي معاً، فليس المطلوب رفع المستوى للإنسان فقط بل المطلوب أيضاً رفع مستواه النوعي إجتماعياً وصحياً ومهنياً وثقافياً.

٢- يعبّر مفهوم التنمية عن تطور واع موجه ومقصود، بينما يحدث النمو تلقائياً وعفوياً الأمر الذي يجعل نتائجه عرضة للتذبذب وعدم الاستمرار والانتظام والثبات.

٣- تتضمن التنمية محتوى إجتماعياً ومادياً وحضارياً وسياسياً في آن واحد بشكل مترابط، في حين يفتقر مفهوم النمو إلى مثل هذه المضامين.

ويتداخل مع مفهوم التنمية مفهوم التخطيط (Planning) والذي يعرف بأنه عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة، وخلال مدة زمنية محددة مع اختيار لمجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع[١٣]. يتضح من ذلك بإنه لا يمكن ان نفهم التنمية بعيداً عن التخطيط بوصف التنمية هدف وغاية التخطيط مما يلاحظ عمق الارتباط بين مفهومي التنمية والتخطيط.

ويحدث النمو عموماً من خلال التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية (Big-push) ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم. ولا ينظر إلى التنمية بأنها هدف في حد ذاتها وإنما وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو من

خلال الإبقاء عليه وتوجيهه نحو التغييرات المطلوبة، وهناك من ينظر إلى النمو بأنه عملية تلقائية تحدث من غير تدخل من جانب الإنسان، أما اللفظ باللغة العربية للتنمية فلا يشير إلى النمو التلقائي وإنما يشير إلى النمو المتعمّد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة. وفي هذه الحالة تصبح التفريق بين النمو والتنمية كالفرق بين التطور والتطوير، والتغير والتغيير. ومن مفهوم النمو إلى مفهوم التنمية أو من التطور الكمي للإنتاج إلى التقدم النوعي للمجتمع، وإن كان النمو الاقتصادي يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق الثروة إلاّ أنه لا يمثل شرطاً كافياً لوضع السكان على طريق تقدمهم ورفاههم وأمن مجتمعهم(١٤). لذا إن الرؤية الجديدة للتنمية تتضمن فضلاً عن النمو الاقتصادي التغير في النظام الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى الدخل والإنتاج وتوفير فرص العمل وإزالة حالة الفقر في الإقليم.

٢- ٣- أهداف التنمية وأبعادها:

إن التنمية تصبح خياراً ستراتيجياً لمواجهة مشكلة المعدلات المرتفعة لنمو السكان وما يرافقها من زيادة الطلب على الغذاء وعلى خدمات السكن والصحة والتعليم والطاقة وخدمات البنية التحتية الأخرى. ويمكن نوجز أهداف التنمية التي تسعى لتحقيقها وكما يأتي:

١- تطوير القطاعات الإنتاجية والمشاريع التنموية.

٢- توفير الخدمات الإجتماعية والبنى الإرتكازية المختلفة.

٣- توفير فرص العمل المناسبة والقضاء على مشكلة الفقر ورفع المستوى المعاشي للسكان.

٤- تحقيق الكفاءة الإقتصادية والعدالة الاجتماعية مابين المناطق الحضرية والريفية.

٥- المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

فيما تتحدّد أبعاد التنمية من خلال مستواها في ضوء العلاقة بين إمكانيات التنمية وعملية التنمية التي أمكن تحقيقها بالفعل في مجتمع بعينه في وقت معين. وقد أعلن البنك الدولي في عام (١٩٩٦) مبادرة الإطار الشامل للتنمية وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي

يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري. وينظر البنك الدولي للتنمية على إنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية من طرائق التفكير والإنتاج إلى طرائق أكثر حداثة، ويرى البنك انه لن يتيسر انجاز التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر، يتضح مما سبق إن مفهوم التنمية يتضمن أبعاداً متعددة ومختلفة تشمل الآتي(١٥):

١- البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية، ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع.

٢- البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية، ويتضمن القضاء على الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.

٣- البعد السياسي، ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال السياسي والاقتصادي.

٤- البعد الدولي للتنمية، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي.

٥- البعد الجديد للتنمية، والذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية بوصفها مشروعاً للنهضة الحضارية.

٣ـ جغرافية التنمية والتخطيط الإقليمي:

٣- ١- جغرافية التنمية:

ظلت جغرافية التنمية حقل معرفي فرعي من الجغرافية الاقتصادية لسنوات طويلة، متأثرة في ذلك بالمفهوم الكمي للتنمية وتفسيرها على كونها تنطوي على عمليات مرتبطة بالتنمية الاقتصادية أما وقد أصبحت التنمية عمليات متعددة الجوانب واتجهت من الكم إلى الإنسان بما يمكن إن تحدث تغيراً إيجابياً في الإقليم وتحقّق الاستثمار الأمثل للإمكانات الجغرافية الطبيعية والبشرية المتاحة في الإقليم. فتدرس جغرافية التنمية الظواهر الجغرافية والكشف عن الإمكانات والمعوقات التنمية ثم دراسة الظواهر التي تتحقق نتيجة لعمليات التنمية وما ينتج عنها من إعادة توزيع المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ثم دراسة العلاقات

المكانية والوظيفية بين تلك الظواهر[١٦].

لذا تعد جغرافية التنمية أحد فروع الجغرافية البشرية ومن موضوعاتها الرئيسة لاهتمامها في دراسة العلاقات المكانية بين الإنسان وبيئته، ومستويات التنمية سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو عمرانية. فتتلخص أهداف جغرافية التنمية التي تسعى إلى تحقيقها بما يأتي:

١- تحديد الإمكانات الجغرافية (الطبيعية والبشرية) ومدى إمكانية استثمارها في عملية التنمية.

٢- تحليل العوامل المؤثرة في الأنشطة التنموية من خلال دراسة العلاقات المكانية للخصائص الطبيعية والبشرية في المنطقة أو الإقليم.

٣- اختيار خطة تنموية (ستراتيجية) مناسبة للتوجهات المستقبلية بما يتلائم وواقع كل منطقة وإقليم، من خلال السعي لتحسين نوعية الحياة وتغير مستويات المعيشة والقضاء على الفقر والجوع وتوفير خدمات التعليم والصحة والقضاء على البطالة عن طريق توفير فرص العمل ودعم الأنشطة الاقتصادية وبذلك تتحقق غاية أهداف جغرافية التنمية. وتتجلى دراسة الجغرافية للتنمية بوصفها تلك الدراسة التي تتناول التنمية من حيث الأبعاد المكانية للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ما يميزها عن غيرها من العلوم الأخرى إذا ما بحثت في مجال التنمية.[١٧] ودورها في حل مشكلات اللا توازن المكاني والتنمية الإقليمية. لذا تكمن أهمية الجغرافية في عملية التنمية في دراستها المشتركة في تحديد الإمكانات الطبيعية والبشرية والاقتصادية وإمكانية استثمارها على سطح الأرض، ونظراً لان سطح الأرض وما عليه من ظاهرات مختلفة (مكانياً) تعد ميدان علم الجغرافية ومجال دراسته، ولان التغيير هو الشيء الثابت الوحيد على سطح الأرض سواء أكان تغيراً مكانياً يطرأ على الحيز الجغرافي الذي يحوي الظاهرة الجغرافية أو تغير مادياً يلم بعناصر الظاهرة، فعلى الباحث الجغرافي في مجال التنمية التركيز على تحديد المتغيرات والعوامل المؤثرة فيها ضمن إطار السلوك البشري المرتبط بالمكان ومعطياته، بدلاً من التنظير للمكان أولاً وإظهار أهميته ثم الانتقال لتفسير العلاقات

القائمة، وأن تتجنب بقدر المستطاع الاعتماد على الارتباطات السطحية بين المتغيرات المؤثرة في تنمية المكان. لذا إن الجغرافية والتنمية يشتركان في دراسة كل شيء من شأنه يخدم الإنسان ويعمّر الأرض طالما له حيزه المكاني.

٣ـ ٢ـ التخطيط الإقليمي:

يعرف مكنزي(R.D. Mekenzi) الإقليم بأنه وحدة جغرافية تتوحد فيها أوجه الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للسكان مركز بؤري اقتصادي وإداري.[١٨] ويمكن نجمل المواصفات العامة للإقليم التخطيطي بما يأتي[١٩]:

١- إن الإقليم هو جزء معين من سطح الأرض له مساحة ولكن دون شرط لتحديد مساحة هذه الأرض وبالتالي لا يشترط فيه الشكل المساحي فقد يكون منتظما أي مربعا أو مستطيلا أو دائريا وقد يكون شكل غير نظامي وقد يكون صغيراً أو كبيراً حيث يحدد بمدلولات خصائصه.

٢- ان تتوفر في الإقليم خاصية جغرافية أو أكثر تميزه عن غيره من الأجزاء الأخرى المحيطة به أو حتى البعيدة عنه – أو يمكن ان يكون جزء من إقليم واسع أو انه إقليم في مجال معين وقد يتميز بأكثر من خاصية واحدة أي قد تتوفر خاصيتان متناسقتان أو خواص متناسقة في مجال ارض محددة.

٣- ان يكون في الإقليم الحد الأدنى من السكان القادر على استثمار الثروات الطبيعية والبشرية إلى مستوى حاجته على الأقل ويشمل هذا السكان التوزيع البشري في مستوطنات ذلك الإقليم وبمستوى يسمح لتغطية الحاجة الإقليمية الذاتية ويستجيب إلى متطلبات الخدمات الواجب توفرها لذلك العدد من السكان.

٤- هناك تفاهم وتنسيق بشري بين مختلف الانتماءات البشرية لسكان الإقليم.

٥- لابد من وجود حدود للإقليم ويمكن تمثيلها بحدود إدارية فيجب ان تأتي الحدود الإدارية باقل التأثيرات السلبية التي يمكن أن تواجه حركة السكان العامة ونشاطاتهم المختلفة ومشاكل حياتهم اليومية. وان تكون تلك الحدود متناغمة مع الظواهر الطبيعية لتحديد ارض ذلك الإقليم.

٦- أن يكون للإقليم بؤرة مركزية (عاصمة إقليمية)، تمثل اكبر تجمع لسكان الإقليم تساهم وبشكل فعال للاستجابة لمتطلبات السكان المختلفة من خدمات إدارية وتنظيمية ومادية .

٧- أن تتوفر في احد الأقاليم أو بعضها قدرات ذاتية تجعل الإقليم في موقع يؤهله في التحكم في الأقاليم الأخرى المجاورة له وحتى البعيدة عنه.

والتخطيط الإقليمي هو دراسة الموارد الطبيعية والبشرية وحصرها في منطقة محددة من الأرض (إقليم) لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة، وإمكانية إستثمارها خلال مدة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تهدف إلى النهوض بالإقليم وتطويره. إذ لا يمكن أن يكون هناك تخطيط ناجح دون معرفة المظهر العام للإقليم المراد استغلال موارده، أو دون معرفة العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في المظاهر البشرية، ومن هنا كانت العلاقة القوية بين التخطيط والعوامل الجغرافية، وما تسهم فيه الجغرافية بدور كبير في عملية التنمية، لذا يذكر (J. Friedman) ان التخطيط لابد ان يكون له أساس جغرافي.[١] ويرى إن التخطيط الإقليمي إنه عملية توضيف للإمكانات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنظيم الفعاليات ضمن الحيز المكاني على مستوى الأقاليم أو ضمن الإقليم الواحد للوصول إلى أهداف محددة. وتتلخص الجوانب الأساسية في عملية التخطيط الإقليمي بما يأتي:[٢]

١. التخطيط الإقليمي بوصفه احد أساليب وأنواع التخطيط التنموي وجزء منه.

٢. يرتبط التخطيط الإقليمي بإقليم معين أو منطقة جغرافية محددة.

٣. يسعى التخطيط الإقليمي لتحقيق أهداف واضحة ومحدّدة تتمثل في:

أ. مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم ووضع الحلول المناسبة.

ب. التخفيف من حدة الفوارق الإقليمية داخل الإقليم الواحد، ذلك من خلال توزيع العادل لنتاج التنمية.

ج. إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتقليل الفوارق الطبقية بينهم.

د. تعزيز دور السكان في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية.

هـ. رفع المستوى المعاشي من خلال العمل على زيادة الدخل القومي وزيادة حصة الفرد منه.

و. الاهتمام بالبيئة وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة.

أمّا مستويات التخطيط فيتفق المتخصصين في التخطيط الإقليمي بأنه أسلوب علمي يتعامل في دراسته للمكان من ثلاثة مستويات مكانية:[١]

١- التخطيط الإقليمي في المستوى القومي (الإقليمي القومي): ويهتم هذا المستوى المركزي في عملية توجيه استثمارات خطط التنمية على أساس دراسة العلاقة والتفاعل ما بين التخطيط القطاعي الاقتصادي للمشاريع وبين الإبعاد المكانية لهذه المشاريع برؤيا شاملة لعموم البلد مكانياً وقطاعيا بهدف تحقيق التوازن التنموي مكانياً، وهذا ينعكس على طبيعة مهام هذا المستوى التي تتركز في دراسة وتحليل طبيعة وحجم الإمكانات المتاحة (المادية والبشرية) ومعوقات ومحددات استثمارها، ومن ثم رسم الأهداف التنموية وتحديد السياسات المعتمدة للوصول إلى هذه الأهداف.

٢- التخطيط الإقليمي في المستوى القومي (الإقليمي المحلي): وهذا المستوى أكثر تفصيلاً من المستوى الأول في طبيعة مهامه إذ يتميز بطابعه العمراني في حصيلته النهائية، ويتناول تشخيص الموقع الأفضل للفعاليات على مستوى إقليم مكاني، ويتجاوز حدود هذا الإقليم التحديد الإداري أو القانوني أو الطبيعي (محافظة، منطقة، مدينة) لتشمل مجموعة محافظات، أو مدن، أو مناطق متجانسة في ظروفها وإمكاناتها ومشاكلها ونمط مجتمعها.فضلا عن مهمة تحديد الموقع الأفضل للفعاليات، يهتم هذا المستوى في دراسة حجوم ومراتب ووظائف المستويات البشرية (الحضرية والريفية) وتحديد استعمالات الأرض المختلفة (الصناعية والزراعية والخدمات العامة والبنى التحتية..).

٣- التخطيط على المستوى المشروع: إذ يتم دراسة الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع، ومدى تأثيره في الإقليم، ومن ذلك اثأر بناء سد في توليد الطاقة الكهربائية، توافر فرص سياحة والحماية من الفيضان. ويتداخل هذا المستوى مع

المستوى الثاني ويعد جزاءً مكملاً له وهو تخطيط جزئي ضمن منطقة محدودة.

٤ـ أهمية الجغرافية في التنمية والتخطيط الإقليمي:

تسعى الجغرافية بدورها كأحد فروع المعرفة للإسهام بدور فاعل في دراسة التنمية بذاتها والدراسات التنموية المتعلقة بها، ويستمد هذا الدور من كونها تهتم بدراسة سطح الأرض والإنسان وكلاهما يمثل محور الرئيس في دراسات التنمية، فالتنمية تتحقق من خلال الإنسان ولصالح الإنسان وتتحدد ملامح التنمية ومستواها في ضوء الواقع الجغرافي (المكان الذي تأثر بالجهد البشري وأثّر فيه).[١]

ولما كانت التنمية الشاملة ترتكز على أساس سليم من التخطيط والذي يعتمد بدوره على حصر مقومات التنمية (موارد البيئة الطبيعية والموارد البشرية) فان التخطيط المرتبط بالمكان يرتكز بالضرورة على قاعدة معلومات جغرافية، وبناء على ذلك فان إنموذج التنمية المقترح للمكان يرتبط نجاحه في تحقيق التنمية الشاملة على قدر المعلومات الجغرافية التي تتوافر لفريق التخطيط، فكلما توافرت لديهم قاعدة بيانات جغرافية كبيرة كلما كانت خطة التنمية أكثر توافقاً مع الظروف الجغرافية للمكان.

وإن الاتجاه التطبيقي في الجغرافية يهدف أساساً إلى تطبيق مفاهيم الجغرافية وطرقها وتقنياتها عند دراسة أحد موضوعاته. وتتجلى أهمية المعلومات الجغرافية ودورها عند التخطيط لتنمية وتحسين الظروف البيئية للإقليم. وقد افرز الاتجاه التطبيقي لعلم الجغرافية ظهور فلسفة جديدة للدراسات الجغرافية تمثل المحطة الثالثة للالتقاء بين الجغرافية والتنمية، وتبدو ملامحها في قدرتها على مساعدة صناع القرار في اتخاذ قراراتهم بشأن التنمية بتوجيه مخططاتها في ضوء الخصائص والإمكانات الجغرافية، وهذا الاتجاه يبحث في الربط بين المكان والتنمية من خلال الاستفادة من النظريات والتجارب، كذا استخدام الجغرافية الخرائط لتصوير طبيعة البنية المكانية في وقت محدد، وتوافر مجموعة متتابعة من هذه الخرائط يساعد في رصد تطور هذه البيئة أو النظام المكاني وتوضّح الخرائط درجات التنمية في إطار المكان، بتوقيع ملامح خاصة مثل مواقع المنشآت التنموية الإنتاجية والخدمية بوصفها مظاهر للتنمية من صنع الإنسان، لتوزّع عناصر البيئة الطبيعية كأساس للتنمية أو مؤشرات لها. كما إن استعانة متخذ القرار بهذه الخرائط عند محاولة توزيع المشروعات التنموية إقليمياً يساعد في

تحقيق نوع من التوازن في تنمية الأقاليم الجغرافية المختلفة. والجغرافية احد الشركاء الأساسيين في دراسة التنمية إذ تسهم برؤيتها الشمولية في وضع لبنة مهمة للخطة التنموية الإقليمية الشاملة مستعينة في ذلك بالعمل الميداني والتقنيات الحديثة.[٢٠] وقد أوضحنا أهمية الجغرافية في التنمية والتخطيط الإقليمي في الشكل الآتي:

شكل (١)

يوضح أهمية الجغرافية في التنمية والتخطيط الإقليمي

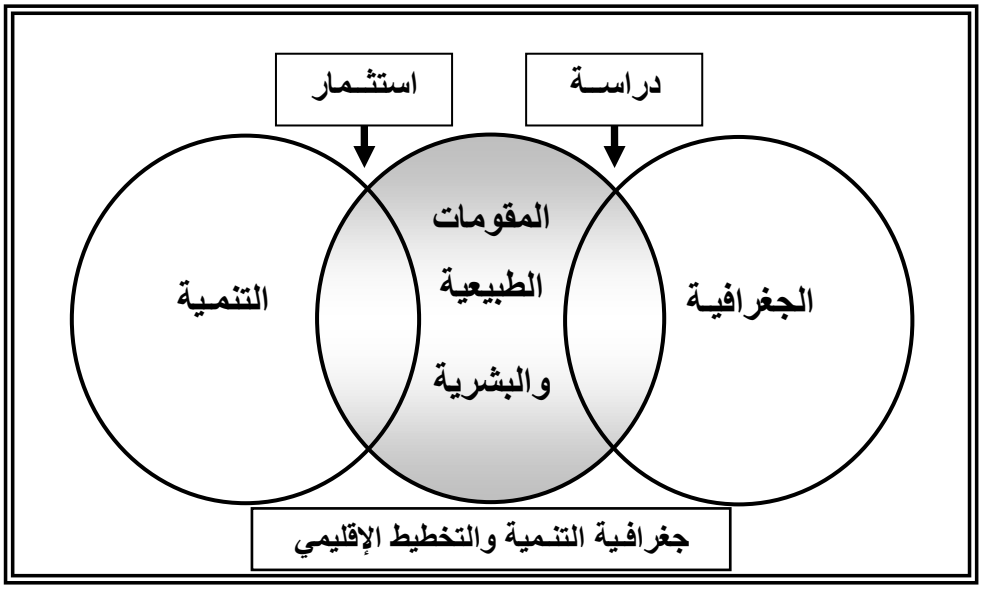

ويسعى الاجتهاد الجغرافي دائماً إلى تحقيق التوافق والتوازن بين المشروعات التنموية المقترحة وإمكانات الإقليم أو المنطقة المراد تنميتها وإلى دور إيجابي في تحقيق التوطين الآمن للمشروعات التنموية بما يحقّق لها النجاح والاستدامة والجغرافي يمثل عضواً فاعلاً بل محورياً في أي فريق عمل يخطط للتنمية حيث يستطيع أن يأخذ دور المنسق الفاعل بين أعضاء الفريق فضلاً عن رؤيته التقويمية والشمولية والاستشرافية التي تنطلق من فكرة الجغرافي المعاصر التي تسهم في إنجاح التخطيط للتنمية الشاملة.[٢١] فالجغرافية عندما تعالج موضوعة التنمية ومشكلاتها المختلفة، تدرس بذلك الأساس المادي لها والخصائص الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها وترصد مناطق الخلل في توزيع كل منهما، مثلما تدرس وتفسر أسباب التباينات المكانية في توجيه عملية التنمية لتضع الصورة المثلى المرتكزة على النظرة

الشاملة والكلية في توزيع مشروعاتها والوضع الأمثل لتوزيع نتائجها وتحقيق المساواة المكانية في كافة أرجاء الحيز الجغرافي. لذا نجد إن العلاقة بين كل من التخطيط والتنمية بأنهما الوسيلة والهدف، وبين التخطيط والجغرافية حيث يلتقيان في مجال التخطيط الإقليمي.

وإن العلاقة بين الجغرافية وتحقيق التنمية من خلال التخطيط وضمن الحيز المكاني للإقليم تتبلور بشكل واضح من خلال الحقائق الآتية:

١- تؤدي الجغرافية دوراً كبيراً في توفير المعلومات والبيانات المكانية المختلفة والمتكاملة عن خصائص الإقليم، يتضح ذلك من خلال دراستها للواقع التنموي القائم في الإقليم الواحد أو لأقاليم عدّة، بهدف تحديد المناطق والأقاليم المتطورة وتلك التي تحتاج إلى توجيه الاستثمارات التنموية إليها لرفع مستوى التنمية فيها وإزالة الفوارق التنموية بين المناطق والأقاليم الجغرافية والمتمثلة بتوزيع الأنشطة الاقتصادية والثروات ومستوى الدخل فضلاً عن تحديد الموارد الجغرافية المتاحة في الإقليم وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحديد المستوى التنموي لكل قطاع وصولاً إلى تحقيق التنمية المكانية المتوازنة في الإقليم من خلال الموازنة في جميع عوائد الإستثمارات التنموية الخاصة أو العامة الموجهة نحو الأقاليم.

٢- إن الإقليم الجغرافي يمثل بحد ذاته الوعاء الأمثل للتنمية المكانية، لذا فلا بد لعملية التخطيط ان تستفيد من الجغرافية التي بإستطاعتها تحديد الخصائص الجغرافيّة للإقليم وحصرها ضمن قاعدة معلومات تسهم بشكل كبير في إنجاح عملية التخطيط ومن ثم نجاح عملية التنمية في الإقليم.[٢٢]

٣- اعتماد التنمية الإقليمية والتخطيط لها على نظريات الموقع التقليدية بشكل رئيس، مثل نظرية الجغرافي الألماني (كريستالر) ونظرية (فون ثونن) في مجال استعمالات الأرض الزراعية فضلاً عن نظرية (فيبر) المتعلقة بالموقع الصناعي (Industrial Location) وهي نظريات اعتمدت أساساً على الجغرافية في التوزيع المكاني للظواهر الجغرافيّة، وإيجاد الحلول المكانية المناسبة، فضلاً عن إنها شكلت أهم الأسس التي اعتمدت عليها عمليات التخطيط للتنمية الإقليمية. ما يؤكّد على العلاقة الوثيقة والترابط المتين بين علم الجغرافية والتخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية.

٤- قدرة الجغرافية على تحديد الخصائص (الطبيعية والسكانية والاقتصادية) في الإقليم والتي تشكل أهم الأسس التي تقوم عليها عملية التخطيط الإقليمي، إلى جانب إبراز أهمية دور الجغرافي من خلال قدرته على الربط بين نتائج دراسات مختلفة[٢٣].

وإن إمكانية نجاح عملية التنمية ضمن معطيات جغرافية التنمية تكون في الأبعاد الآتية[٣]:

أ. البُعد الجغرافي المتعلق بحجم ونوعية الموارد الجغرافية المتاحة في الأقاليم: تتطلب التنمية المكانية الأخذ بالحسبان الاعتماد على استغلال الموارد الجغرافية (الطبيعة والبشرية والاقتصادية) المتوافرة محلياً ضمن الإقليم بعد تحديد حجم ونوعية تلك الموارد.

ب. البُعد المكاني للتنمية: تأتي أهمية البعد المكاني للتنمية من حقيقة مفادها إن التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية ضمن الأقاليم الجغرافية، ينبغي أن يتم وفق دراسات مسبقة للواقع الجغرافي القائم في تلك الأقاليم.

ت. البُعد الزماني للتنمية المكانية: إن التخطيط بهدف تحقيق التنمية المكانية المتوازنة في أي إقليم جغرافي ينبغي أن يأخذ في الحسبان البعد الزماني لعملية التنمية في الإقليم، سواء ما يتعلق بإستغلال الموارد الجغرافية التنموية المتاحة، وما يسهم في تحديد عمر المشاريع التنموية في الإقليم، أو ما يتعلق بالبعد الزمني للعوائد الإقتصادية التي تحققها تلك المشاريع التنموية.

وتشكل الجغرافية قاعدة التخطيط التنموي لاسيما التخطيط التنموي الإقليمي الذي يتأثر بالمحددات الجغرافية. إذ إن للتنمية والتخطيط علاقة وثيقة مع الجغرافية، ومن أهمية المكان تسير التنمية بحسب توجهات الجغرافية ضماناً لنجاحها في التوأم مع البيئة أو المكان الذي يشهد مسيرتها. فإن التخطيط التنموي الذي لا يقوم على أساس جغرافي يتصف بإبتعاده عن الواقعية وضعف إمكانية التكيف مع البيئة. وإذا كانت عملية النظام التنموي تتضمن عناصر تشمل على الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية التي يمارسها الإنسان بصورة منظمة في الحيز المكاني، فان مدخلات النظام التنموي بمستوياته الوطنية والإقليمية والمحلية تتضمن عوامل طبيعية وبشرية واقتصادية تتفرع منها متغيرات متعددة لتسهم معاً في توجيه عملية التنمية وتحديد مسارها[٢٤].

إن التخطيط الإقليمي عملية تخطيط وظيفي وتنظيم متناسق في الحيز المكاني، وهو ذات المفهوم الذي إعتمدته دائرة المعارف البريطانية "بوصفه تنظيم وظيفي متناسق للموارد الطبيعية والبشرية لمنطقة معينة بهدف إستقراء مستقبل هذه المنطقة وتطورها بسياسات تخطيطية مكانية.[٢] لذا يعد التخطيط الإقليمي أحد وسائل تحقيق التنمية المستندة على الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية وهو يتناول الأوضاع التنموية ويعالجها بشكل جزئي أو شمولي أو قطاعي في منطقة أو إقليم محدد. فهو بذلك يتناول دراسة الآليات والقوانين التي تحكم التفاعل فيما بين عناصر البعد المكاني، ولا يمكن إن يكون هناك تخطيط إقليمي فاعل دون معرفة المقومات الجغرافية في الإقليم المراد استثمار موارده، كذا إن الإقليم يمثل الجزء الرئيس من التخطيط الإقليمي وهو المجال التطبيقي وهذا ما تسهم به الجغرافية بشكل كبير، إذ ترتكز جميع العمليات التخطيطية والتنموية بالأساس على المعلومات الجغرافية عن الحالة المطلوب وضع خطة لها. وحيث إن الدائرة الجغرافية للمعلومات هي أوسع دوائر المعرفة المكانية، فإن الجغرافية خير من يتولى الحصر الشامل والدقيق للخصائص الطبيعية والبشرية في ذلك المكان.

الخلاصة والاستنتاجات:

تسهم الجغرافية في الاستثمار الأمثل للبيئة وخصائصها المختلفة والنهوض بواقع السكان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في مكان معين، فهي بذلك تعد أهداف رئيسة تسعى عملية التنمية لتحقيقها في المكان ذاته، إذ تمثل بيئة الأرض والسكان الذين يعيشون عليها دائرة الاهتمام المشترك. وبما إن الجغرافية تدرس الظواهر وعلاقتها بالمكان وإن التنمية لها حيزها المكاني فقد نشأت جغرافية التنمية وتطوّرت لاسيما بعد توجهات الجغرافية الحديثة بدراسة الموضوعات التي تعالج مشكلات المجتمع ومتطلباته المختلفة، من خلال إتباع ستراتيجية تنموية مكانية فاعلة تمكّن من تطوير المناطق وتقليل التباين المكاني للتنمية في الإقليم التي تعكس جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني وقدرته على جذب المشاريع التنموية. وباستخدام أساليب فاعلة واتخاذ إجراءات مناسبة لإدارة الموارد وتعظيمها، وتنظيم فائدتها والحفاظ عليها بما يضمن السلامة البيئية باستخدامها وضمان استخدام الآخرين لها بفعالية لاسيما الأجيال القادمة إلى جانب العدالة الاجتماعية في

توزيع العائدات وتقديم الخدمات، والكفاءة الاقتصادية في إقامة المشاريع الإنتاجية وتوطينها في المناطق المناسبة كذلك الحرص على مشاركة السكان في صنع القرارات ووضع الستراتيجيات لتنفيذ العمل بإسلوبه العلمي الهادف.

والتنمية بمفهومها الحديث تعتمد أساساً على التخطيط في المنطقة أو الإقليم، وبما إن الجغرافية هي المجال العلمي الذي يحدد حالة الإقليم أو الظاهرة الجغرافية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية في حالتها القائمة. فينطلق التخطيط من واقع الظاهرة ويقرر الشكل الأفضل الذي ستكون عليه سواء كان الأمر يتعلق بحالة الإقليم معين في مجال معين أو بحالة ظاهرة محددة يراد لها مستقبل أفضل. إذ من المعلوم إن هناك علاقة بين الخبرة الجغرافية لكي تدعم الخطة التي تهدف إلى إحداث تنمية، من خلال ما يقدّمه الجغرافي من خلفية عملية في مجال الكشف عن إمكانات ومعوقات التنمية. فإن أسس نجاح التنمية المحلية والإقليمية في تطوير الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية تعتمد على الإمكانات الجغرافية (الطبيعية والبشرية) لتحدث زيادة في القدرات الإنتاجية وزيادة في الدخل الإقليمي والقومي وتحقّق الرفاه الإجتماعي للسكان والقضاء على الفوارق المكانية بين المناطق المختلفة في الإقليم. وإن تحقيق العدالة المكانية في نشر التنمية في بعض المناطق والأقاليم لاسيما والتي تمتلك العديد من الثروات والإمكانات الطبيعية والبشرية إن تسهم في دفع عملية التنمية إلى الإمام عن طريق إتباع سياسات تنموية إقليمية قادرة على استثمار تلك الإمكانات والقدرات لتحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في تنمية تلك المناطق. لما تتبين والأهمية والعلاقة الوثيقة بين الجغرافية والتنمية والتخطيط الإقليمي وما تسهم به من إيجاد ستراتيجيات مكانيّة فاعلة لحل مشكلات التباين والاختلال الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

Geography and its Importance in the Regional Development and Planning

Abstract:

Geographical began expanding in recent decades subjects studied, and began to focus on applied studies, especially related to development that increased attention in recent times, after it posted a positive effect on the welfare of the population and provide the regions and countries. As the geographical studying phenomena and their relationship to the place, and that development have their space spatial development has found a geographical and developed in the study of topics that deal with various community problems and requirements. Examines the development of the relationship between the natural environment and economic potential of the elements and their spatial distribution and the possibility of geographic invested to serve the population, through an effective development strategy and planning regional successful, so the geographic and development share in the study of everything that would serve the human and deepens the ground.

The research includes four articles: the concept of geography, the concept of development and the different between development and growth as well as the aim of development and its dimensions, the geography of the regional development and planning and the importance of the regional development and planning, respectively. The research is ended with the conclusion and the bibliography.

هوامش البحث

(١) محسن عبد الصاحب المظفر، فلسفة علم المكان (الجغرافيا)، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، مطبعة الأرز، ٢٠٠٥، ص٢٤.

(٢) عبد علي الخفاف، الجغرافية البشرية أسس عامة، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١، ص٣١.

(٣) خلف حسين علي الدليمي، الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي الجغرافي، ط١، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠٠٧، ص٢١.

(٤) محمد أزهر سعيد السماك، دراسات في الموارد الاقتصادية، ط١، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٧٨، ص١٣.

(٥) ريشارد هارتشورن، طبيعة الجغرافية، ط١١، ترجمة شاكر خصباك، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص١٣-١٤.

(٦) القرآن الكريم، سورة الجاثية، الآيتين ١٢-١٣.

(٧) القرآن الكريم، سورة الملك، الآية ١٥.

(٨) عبد علي سلمان عبدالله المالكي، المدخل إلى الانثروبولوجيا الاجتماعية، ط١، مطبعة النجف الأشرف، النجف الأشرف، العراق،٢٠٠٧، ص٢٠٦.

(٩) بالتصرّف عن: سامي متي بولص، مفاهيم وعناصر أساسية في تنمية المحافظات (الأقاليم)، محاضرة ألقيت في مؤتمر تعزيز دور الوحدات التخطيطية في تخطيط التنمية، محافظة البصرة، ٢٠١٠/١٢/١١. ص٢.

(١٠) عيسى علي إبراهيم وفتحي عبدالعزيز ابوراضي، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية،بيروت،لبنان، ٢٠٠٤، ص٩-١٠.

(١١) عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص٢٢.

(١٢) منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص١٩٥.

(١٣) مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٧٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤، ص٧.

(١٤) ينظر:- مالكولم جبلز ومايكل رومر، إقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبدالله منصور وعبدالعظيم محمد مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٩٩٥، ص٣١-٣٣.

(١٥) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية ـ نظريات وسياسات وموضوعات، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص١٣٠-١٣١.

(١٦) محمد دلف احمد الدليمي وفواز احمد الموسى،جغرافية التنمية ـ مفاهيم ـ نظريات ـ تطبيق، ط٢، دار الفرقان للغات للنشر والطباعة والتوزيع، حلب، سوريا، ٢٠٠٩،ص ١٣- ١٤.

(١٧) أحمد محمد عبدالعال، جغرافية التنمية ـ مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، ملتقى الجغرافيين العرب في الكويت، مركز المؤتمرات، جامعة الكويت، ٥-٢٠٠٩/٤/٧، ص٢٣.

(١٨) علي حسين الشلش، جغرافية أميركا الشمالية الإقليمية، جامعة البصرة، مطبعة جامعة البصرة، (بلا تاريخ)، ص٢٢٥.

(١٩) للإستزادة:

ـ سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي نظرية- توجه- تطبيق، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩، ص ٣٥-٣٦.

ـ محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، التخطيط الإقليمي ـ المبادئ والأسس ـ نظريات وأساليب، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص٦٦-٦٧.

(٢٠) محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ط٢، دار الجامعات المصرية، مؤسسة سعيد للطباعة، طنطا، مصر، ١٩٨٤، ص٢٢- ٢٦.

(٢١) معتصم يونس عبدالرزاق عناني، التخطيط لتطوير إقليم الشعراوية وتنميته في شمال محافظة طولكرم، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٦، ص٢٠- ٢١.

(22) John Glasson, An Introduction to Regional planning, Hutchinson and Co Ltd., London, 1975, P.93.

(٢٣) أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٤٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٥٠-٥٢.

(٢٥) زين الدين عبد المقصود غنيمي، الجغرافي المعاصر والتنمية الحقيقة الغائبة، دورية قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، رسائل جغرافية (٣٣١)، مؤسسة الكويت للدعم العلمي، الكويت، ٢٠٠٧، ص١٢- ١٤.

(٢٦) ينظر: صلاح الدين الشامي، الجغرافية دعامة التخطيط، منشأة المعارف بالإسكندرية، (بلا تأريخ)، ص١٣٩.

(٢٧) ياسين حميد بدع المحمدي، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة أربيل، دراسة في جغرافية التنمية الصناعية، أطروحة دكتوراه (غ. م)، كلية الآداب في جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٤.

(٢٨) صفوح خير، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠، ص٧٠-٧١.

(٢٩) حسن عبدالقادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية ـ دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص١٣- ١٤.

(30) Encyclopedia, Britanica, Benton Publishers, London, Vol.19, 1979, p.37.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- إبراهيم، عيسى علي وفتحي عبدالعزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

٢- بولص، سامي متي، مفاهيم وعناصر أساسية في تنمية المحافظات (الأقاليم)، محاضرة ألقيت في مؤتمر تعزيز دور الوحدات التخطيطية في تخطيط التنمية، محافظة البصرة، ٢٠١٠.

٣- جبلز، مالكولم ومايكل رومر، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبدالله منصور وعبدالعظيم محمد مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٩٩٥.

٤- الخفاف، عبد علي، الجغرافية البشرية أسس عامة، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠١.

٥- خير، صفوح، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٠.

٦- الدليمي محمد دلف أحمد، وفواز أحمد الموسى، جغرافية التنمية ـ مفاهيم ـ نظريات ـ تطبيق، ط٢، دار الفرقان للغات للنشر والطباعة والتوزيع، حلب، سوريا، ٢٠٠٩.

٧- الدليمي، خلف حسين علي، الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي الجغرافي، ط١، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠٠٧.

٨- الراوي، منصور، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١.

٩- الزوكة، محمد خميس، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ط٢، دار الجامعات المصرية، مؤسسة سعيد للطباعة، طنطا، مصر، ١٩٨٤.

١٠- السعدي، سعدي محمد صالح، التخطيط الإقليمي نظرية- توجه- تطبيق، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩.

١١- السماك، محمد أزهر سعيد، دراسات في الموارد الاقتصادية، ط١، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٧٨.

١٢- الشامي، صلاح الدين، الجغرافية دعامة التخطيط، منشأة المعارف بالإسكندرية، (بلا تأريخ).

١٣- الشلش، علي حسين، جغرافية أميركا الشمالية الإقليمية، جامعة البصرة، مطبعة جامعة البصرة، (بلا تاريخ).

١٤- صالح، حسن عبدالقادر، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية ـ دراسة تطبيقية على الوطن العربي، دار وائل للنشر، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.

١٥- عاشور، أشرف محمد، جغرافية التنمية في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

١٦- العاني، محمد جاسم محمد علي شعبان، التخطيط الإقليمي ـ المبادئ والأسس ـ نظريات وأساليب، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

١٧- عبدالعال، أحمد محمد، جغرافية التنمية ـ مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، ملتقى الجغرافيين العرب في الكويت، مركز المؤتمرات، جامعة الكويت، ٢٠٠٩.

١٨- عناني، معتصم يونس عبدالرزاق، التخطيط لتطوير إقليم الشعراوية وتنميته في شمال محافظة طولكرم، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٦.

١٩- غنيم، عثمان محمد وماجدة ابو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.

٢٠- غنيمي، زين الدين عبد المقصود، الجغرافي المعاصر والتنمية الحقيقة الغائبة، دورية قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، رسائل جغرافية (٣٣١)، مؤسسة الكويت للدعم العلمي، الكويت، ٢٠٠٧.

٢١- القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية ـ نظريات وسياسات وموضوعات، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

٢٢- المالكي، عبد علي سلمان عبدالله، المدخل إلى الانثروبولوجيا الاجتماعية، ط١، مطبعة النجف الأشرف، النجف الأشرف، العراق،٢٠٠٧.

٢٣- المحمدي، ياسين حميد بدع، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة أربيل ـ دراسة في جغرافية التنمية الصناعية، أطروحة دكتوراه (غ. م)، كلية الآداب في جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٢٤- مسعود، مجيد، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٧٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤.

٢٥- المظفر، محسن عبد الصاحب، فلسفة علم المكان (الجغرافيا)، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، مطبعة الأرز، ٢٠٠٥.

٢٦- هارتشورن، ريشارد، طبيعة الجغرافية، ط١١، ترجمة شاكر خصباك، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٤.

28- Encyclopedia, Britanica, Benton Publishers, London, Vol.19, 1979.

29- Glasson, John, An Introduction to Regional planning, Hutchinson and Co Ltd., London, 1975.